الشبان المصريون

ووظائف الشركات الأجنبية

لحضرة الأستاذ راضى أبو سيف راضى بك

مراقب مصلحة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية

لهذا الموضوع أهمية خاصة فى نظرى ، لأنه يتناول حالة شبان الأمة ومستقبلهم بقدر ما يتناول حالة الثقافة العامة فى البلاد . لذلك أريد أن أعالجه فى شىء من الصراحة التى إن آلمت بعض أبنائنا وخيبت آمال آخرين ، فهى الصراحة التى لابد منها عند تشخيص المرض بغية الوصول إلى الدواء الناجع والشفاء الأكيد . وأظن أنه خير لنا أن نعرف عيوبنا فنعالجها ونبرأ منها ، من أن نتعامى عنها بدافع من الغرور أو الكبرياء فندعها تستفحل وتستشرى على العلاج .

إن مصلحة العمل التى أتشرف بإدارتها تحمل جانبا كبيرا من عبء توظيف الشبان المتعلمين ، وهى فى هذا أشبه ما تكون بالتاجر الذى تعرض عليه أنواع كثيرة من السلع ، فيرى من واجبه أن يكون دقيقا فى انتقاء أحسنها وأجودها وأقربها إلى رغبات عملائه وحاجاتهم وأهوائهم . ومن واجبه فى الوقت عينه أن ينقل ملاحظات هؤلاء العملاء ورغباتهم إلى أصحاب المصانع والمنتجين ليضعوها موضع العناية ويصوغوا منتجاتهم على هواها . وما دامت بضاعة مصلحة العمل هى الشبان المتعلمون وكفاياتهم ، فمن واجبنا أن ننقل إلى القائمين بإعداد الشباب ، وإلى الشباب نفسه ، آراء من يقتنونهم ويطلبونهم من أصحاب الأعمال ومديرى المتاجر والشركات

إن البطالة بين الشبان هى مشكلة اليوم ، وقد كان الواجب أن تكون مشكلة الأمس ، وأن تكون فى يومنا هذا قد فرغنا منها لنتهيأ لغد صالح نافع ، بدلا من أن نبدد حاضرنا فى مداواة علة عجيبة ذات وجهين متناقضين : هما ضآلة عدد المتعلمين بالنسبة إلى عدد السكان ، وكثرة العاطلين بين هذا العدد الضئيل

وأرجو ألا نغلو فى تفسير كلمة البطالة إلى حد أن نتوهم أن البطالة قد تفشت وتفاقمت حتى أضحت خطرا على حالة البلاد الاجتماعية أو نذيرا بانقلابات تهدم كيان المجتمع المصرى . وكذلك لا يحسبن أحد أن البطالة قاصرة على مصر وحدها ، إذ الواقع أنها العلة التى تشكو منها أمم كثيرة

ومع ذلك كله فإن علينا أن نتدبر الأمر قبل ستفحاله . وبخاصة إذا كانت بلادنا غير محرومة من الموارد السحية التي لو أحسنا استدارها واستثمارها لكفلت عيشا رغدا لشبابنا جميعا ، متعلمين أو غير متعلمين .

وإذا ذكرت الموارد فلست أعني الزراعة وحدها . فان بلادنا ميدان خصب للتجارة والصناعة بدليل ما نراه من نجاح الأجانب فى استثمارها وتكوين ثروات عظيمة فيها .

نحن إذن فى حاجة الى خلق جيل جديد نحسن توجيهه و بعث روح النشاط فيه ، ونروضه على الانتفاع بكنوز بلاده التي لا تزال مغلقة أو غير مستغلة ، ليمكن لمواردنا الاقتصادية أن تساير الزيادة المطردة فى عدد السكان .

قلت إنى سأعرض ماهدتنى اليه تجارب العمل وما كشفته لى مكابدتى الطويلة لهذه المشكلة ، على القائمين باعداد الشباب وعلى أرباب الأعمال ، فلا تكلم أولا عن التعليم وأثره فى صلاحية الشبان للأعمال .

إن من أهم العوامل فى انتشار التعطل بين المتعلمين عدم تمشى نظم التعليم مع حاجة البلاد من الوجهتين الصناعية والتجارية ، أو بالأحرى عدم التوازن بين العرض والطلب . فنحن نرى الإقبال شديدا على كليتى الحقوق والآداب ، ونجد وفرة فى خريجيهما تزيد على ما تحتاج اليه المحاكم والمدارس . لكنا لا نجد الكفاية من الخبراء فى الكيمياء وأعمال التعدين والميكانيكا والغزل والنسيج والصباغة وما يمت اليها بصلة ، فلا يملك أصحاب الأعمال بل الحكومة نفسها إلا استقدام أولئك من الخارج بنفقات باهظة ومرتبات عالية . و إن كثيرين من أصحاب الأعمال ليترددون على مصلحة العمل كل يوم طالبين الترخيص باستقدام فنيين أجانب والسماح لهم بالإقامة فى مصر لخدمة أعمالهم ، ونحن نجد أنفسنا مضطرين الى تحقيق رجائهم لأن الفنيين المصريين لا وجود لهم ، أو هم — على أحسن وجوه الظن — قلة ضئيلة لا تسد حاجة أرباب الأعمال ، ولا تتوفر فيهم الخبرة ولا المرانة . ولا يقل عدد الأجانب الذين سمح لهم بالعمل فى مصر فى خلال السنة الماضية عن الألف ، وهم من الخبراء الاكفاء فى النسيج وفى الصباغة وفى التعدين وفى شتى الشئون الكيميائية والهندسية ، بل فى حياكة الملابس وتزيين الشعر وخدمة الفنادق ، وما الى ذلك كله من أعمال لو التفت اليها المصريون لسهلت عليهم دراستها وتسنى لهم اتقانها .

لسنا نكره أن تنمو ثقافة بلادنا بتزايد عدد خريجى الجامعات ، لكنا لا نريد أن يكون هذا التزايد على حساب النهضة الصناعية والتجارية . إنما نريد أن تكون تنمية الناحية الثقافية متمشية كما قلنا مع حاجة البلاد فى الميدانين الصناعى والاقتصادى ومع مقدرتها على الاستفادة من أولئك الخريجين ، حتى يكون الى جانب التعليم والثقافة عمل وإنتاج و إثمار ، لا أن يحصل

الشاب على الشهادة ثم لايجد لها فائدة عمليـة ولا يستطيع أن يفتح بها بابا من أبواب العمل والارتزاق. وليس الضرر قاصرا على تعطله وانسداد باب الرزق فى وجهه، بل هناك ضرر أبلغ وأفدح، هو تلك الحالة النفسية المؤلمة التى تعتريه وتلازمه بسبب التعطل، والتى تجعله ناقما على المجتمع متربصا به متبرما بكل شىء فيه .

ليس معنى مطالبتنا بتوجيه التعليم الى الناحية العملية الانتاجية أننا نريد وقف حركة التعليم فى البلاد أو الحد منها ، بل نحن نريد اتجاها جديدا يمكّن المتعلم من العمل ، ويسمح بنمو الصناعات وازدهارها واستخدام أكبر عدد من الأيدى العاملة فيها . ولهذا فضله فى رفع مستوى حياة الشعب كله ، ولا يرتفع هذا المستوى ما دام الآباء يزجون بأبنائهم فى كليات الجامعة دون أن يبالوا ضعف استعدادهم للدراسة أو لنوع معين من الدراسات ، وكل هم الآباء والأبناء هو الحصول على الوظيفة الحكومية عقب التخرج ، وهيهات أن تتسع دواوين الحكومة لكل راغب وكل خريج .

أليس عجيبا أن نسبة من تعدهم مصر لدراسة الحقوق والتجارة أكبر من نظيرتها فى بريطانيا العظمى ذات الثروات الهائلة والتجارات العظيمة التى تغشى العالم كله؟ ! ونحن مع هذه الوفرة فى الحقوقيين ودارسى التجارة لا نزال نستورد من الخارج مهندسين وخبراء فى مختلف الشئون.

كم وددت أن يتطور نظام التعليم عندنا بحيث يسد الحاجة ويغنينا عن هذا الاستيراد ويكفى متعلمينا شر التعطل ، وكم أزداد سرورا كلما ازداد ما أراه من التفات بعض القائمين على أمر التعليم الى هذه الناحية وفى طليعتهم حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المعارف .

وإنى لأرى من الخير أن أنبههم بجانب ذلك ، الى وجوب تمرين الشبان على بعض الدراسات العملية — مع دراساتهم النظرية — لأننا نسمع بين حين وآخر أن خريجى المعاهد الصناعية تنقصهم المرانة العملية وأنهم تعودوا العمل فى مصانع ومعامل تختلف فى جوها وفى إدارتها عن المصانع العادية ، وبذلك يعسر عليهم بعد التخرج أن يسايروا حياة العمل فى المصنع فلا يجدون بدا من الوقوف كغيرهم على أبواب المكاتب الحكومية يطلبون الوظيفة.

أتيح لى فى خلال الشهر الماضى أن أرى عددا من الشبان المتخرجين فى المدارس الصناعية بين يدى أحد رؤساء الشركات الكبرى وقد عرضوا عليه ليختار بعضهم للعمل فى مصانع الشركة ، فآلمنى وأدهشنى أنا ومن كانوا معى أن رأينا منهم من يأنف أن يؤدى عملا يدويا فى المصنع ! ومن يعتذر عن ضعفه وعجزه بأن مدة تمرينه فى المدرسة لم تكن كافية . وقد أيد الاختبار هـذا الاعتذار ، ففشل أكثرهم فى تنفيذ "تصميم" وضعته الشركة وقام بتنفيذه عمال عاديون لم ينالوا حظا من التعليم المدرسى .

إن البلاد اهتمت فيما مضى بالتعليم النظرى وحده ، وأرسلت بعثات كثيرة كان نصيب التعليم العملى منها ضئيلا .

وأقل ما يمكن أن تصنعه الحكومة فى سبيل تدريب خريجى المعاهد الصناعية وحسن إعدادهم — إذا صعب عليها إرسال بعثات للتمرن فى الخارج — أن تتفق مع المصانع الكبرى على تدريب طلاب هذه المعاهد فى خلال سنوات الدراسة أو قبيل تخرجهم، حتى إذا حصلوا على الشهادات لم يكونوا غرباء على المصانع وأعمالها، ولا عاجزين عن المساهمة فى تلك الأعمال مساهمة ناجحة مفيدة لهم ولأصحاب الاعمال .

لقد حضر الى مصر منذ سنوات أحد كبار أعضاء البرلمان البريطانى فهاله ما رأى من حالتنا الشاذة، حالة بلادٍ عدد القارئين والكاتبين فيها قليل، وعدد متعلميها العاطلين كثير ! وأدهشه ما عرف عن خريجى مدارسنا ومعاهدنا الصناعية فوصف التعليم فى مصر بأنه هرم معكوس، لأن العرف جرى على أن تمثل نسبة خريجى الجامعات مع نسبة عدد المتعلمين ومع حاجات البلاد الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها .

ولنتكلم عن السبب الثانى للبطالة وهو قلة دراية شبابنا باللغات الأجنبية :

إن أهم الأعمال الحرة فى بلادنا من صناعية وتجارية، لا تزال فى أيدى الأجانب، وأعمال البنوك والشركات وغيرها ، لا تزال تؤدى باللغات الأجنبية .

ولسنا نريد أن نظل فنطالب شبابنا بأن يصلوا فى العلم باللغات الأجنبية الى حد مساواة أصحابها أو سبقهم ، إلا أننا لا نستطيع أن نصبر الى الأبد على إهمال لغة البلاد فى دفاتر وحسابات ومراسلات هذه الشركات والبنوك ، وعلى ما نراه من اضطرار الحكومة حين تريد فحص أعمال ومراجعة حساباتها الى البحث عن موظفين يتقنون اللغات الأجنبية .

هذه حالة تستوجب البحث والعلاج ، واذا كان يهم البلاد ألا تضع عراقيل فى سبيل الاستثمار الأجنبى بل هى ترى فى تشجيعه خيرا لها وجلبا لرخائها ورفعا لمستوى المعيشة فيها، فإن مما يحقق لها وللأجانب من أصحاب الأعمال هذه الأغراض جميعا أن تجد لغة البلاد سبيلها الى شركاتهم وبنوكهم ، وأن تسود هذه اللغة فى مخاطباتها وحساباتها، لأن هذا يفتح مجال العمل لعدد عظيم من الشبان المصريين المتعطلين ؛ ويكون له أثره المحمود فى تقوية التعاون والنفع المتبادل بيننا وبين نزلائنا الأجانب .

فإذا وصلنا الى هذا ، بل إلى إعفاء طلاب وظائف الشركات والبنوك من شرط الدراية باللغات لأجنبية ، فهذا لا يمنعنا من أن نلح على الشباب وعلى القائمين بالتعليم أن يعنوا كل العناية باللغات الأجنبية، لأن تقدم ثقافتنا يتوقف الى حد كبير على تتبع حركات التقدم الفكرى فى البلاد الاخرى وعند أصحاب اللغات الأخرى .

وهنا لا بد لى من كلمة أوجهها الى "عملائى" فى حركة توظيف الشبان المتعطلين ، وهم حضرات أصحاب الأعمال الذين أسمع منهم الشكوى المتكررة من قصور شبابنا ؛ فأقول لحضراتهم إن هذا القصور لا يجوز أن يمنعهم من فسح المجال أمامهم للتمرن على الأعمال

الفنية ، واست أنكر أنى رأيت من كثير من حضراتهم استعدادا كريما فى هذا الباب ، وإنما أرجو أن يكون لدى الجميع مثل هذا الاستعداد ومثل هذه الرغبة فى التعاون ، حتى لا يضطرنا تفاقم العطل بين الشبان الى مثل ما لجأت اليه حكومة تركيا من تدخل فى حرية الاستخدام والعمل إذ سنت فى سنة ١٩٣٢ قانونا يقصر عددا من المهن على الأتراك دون أن تشاركهم أجنبى فيها ، كمهنة السمسرة ، وصناعات الحديد والخشب ، والمبانى ، والأعمال الكيميائية ، والتصوير الشمسى ، وصنع الملابس والقبعات وغيرها .

بقى السبب الثالث من أسباب البطالة ، وهو عندى أهمها ، إذ أن مرجعه الى الشبان أنفسهم. ذلك هو قلة اعتمادهم على أنفسهم وضعف روح المغامرة والإقدام فيهم . وتفضيلهم الوظيفة الحكومية ذات المرتب الثابت المضمون على العمل فى الميادين الأخرى التى تقتضى منهم جهدا أوفر واحتمالا للمسئوليات أكبر ، وإيثارهم ما فى الوظيفة من استقرار فى القاهرة أو غيرها من المدن ، ينالونه عن طريق الرجاء والاستشفاع ، وما حول الوظيفة من مظاهر مغرية وأبهة جذابة .

وإنى لأذكر فى هذا الصدد شابا نجحت فى إقناع إحدى الشركات الأميركية الكبرى بقبوله فى خدمتها بمرتب هو ضعف ما تعطيه الحكومة لأمثاله ، ولم تتأخر الشركة عن أن تكون سخية فى دفع نفقات انتقاله الى مركزه بالريف . فما كان أشد ألمى حينما علمت أنه تخلى عن قبول هذه الوظيفة لا لشىء سوى أن الشركة رفضت أن تنص فى تعاقدها معه على منحه إجازات واسعة كإجازات موظفى الحكومة ولم تقبل أن تتعهد له بمعاش ضخم كمعاش الحكومة ، مع أنه كان قادرا لو أرضى الشركة بحسن عمله على أن ينال منها الإجازات المعقولة ، وكان فى وسعه أن يحل مشكلة المعاش بأن يؤمن على حياته لدى إحدى شركات التأمين . وكأنما ظن هذا الشاب أن الشركة هى المحتاجة اليه أشد الحاجة ، فله أن يشط فى الطلب ويغلو فى الاشتراط قبل أن يؤدى لها أية خدمة وقبل أن تعرف عن كفايته وأخلاقه شيئا . ونسى هذا الفتى كما نسى أمثاله أن الحكومة وإن كانت سخية فى منح الإجازات فإن الموظف فيها قد يقضى السنين الطوال ويؤدى زهرة الشباب قبل أن يصل إلى المرتب الذى عرضته الشركة .

هذه فيما رأيت وجربت أهم أسباب البطالة بين الشبان ، وهذه أساليب الاصلاح ، ألخصها مرة أخرى فى العناية بنظام التعليم وتعديله بحيث يوجه الشبان توجيها عمليا مفيدا ، ثم بث روح الاعتماد على النفس واحتمال المسئوليات بين شبابنا ، ثم الحد من الامتيازات والمنح الكثيرة التى تمنح للموظفين الحكوميين فتكون سببا فى تهافت الجميع على وظائف الدواوين .

يوم يتم لنا هذا كله يتناقص هذا الجيش الكبير من المتعطلين ، ونأخذ بأسباب حياة جديدة قائمة على التنافس فى العمل ، والتسابق الى النجاح ، والخير يومئذ مكفول لهذا الوطن بإذن الله.

راضى أبو سيف راضى